



## المحاضرة سياسات نقدية ومالية

ورقة بحثية بعنوان انواع عرض النقد والنظريات

مقدمة الى الدكتور عباس الدمي

اعداد الطالبة

زينة ضياء عبد علي

2017

## Monetary Policy & Money Multiplier

### مضاعف عرض النقد

(يعرف مضاعف عرض النقد بأنه عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقد عند تغيير القاعدة النقدية والتي يتحكم بها المصرف المركزي من خلال تأثيره في القاعدة النقدية بواسطة عمليات السوق المفتوحة) بمعنى أخرى يطلق على النسبة ما بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي بمضاعف عرض النقد، ففي وسع النظام المصرفي كله تحويل زيادة ابتدائية في الاحتياطي إلى مبالغ مضاعفة من الودائع والنقود المصرفية، ويمكن لعملية إنشاء الودائع أن تعمل بشكل عكسي حين يؤدي هبوط الاحتياطي إلى خفض النقود المصرفية.

وهناك علاقة وثيقة وحلقة وصل ما بين القاعدة النقدية وعرض النقد، إذ إن العلاقة ما بين (Ms) و (B) هي حصيلة ناتج مضاعف لكل منهما ويمكن أن تصاغ العلاقة بالشكل الآتي:-

إذ أن Ms :- عرض النقود طبقاً للتعريف المستخدم مثلاً (M1, M2, M3) (≠)

- مضاعف عرض النقود ويعتمد على التعريف المستخدم لعرض

النقود

B:- القاعدة النقدية.

rd:- نسبة الاحتياطي الإلزامي.

وفي حالة تقدير المعادلة على أساس التغير تصبح المعادلة كالآتي:

$$Ms = M \times B$$

وعليه فإن مضاعف عرض النقود يصبح

$$= M$$

أما القاعدة النقدية فيمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$B = C + R$$

$$R = E + Rd + Rt$$

$$B = C + E + Rd + Rt$$

إذ إن E / الاحتياطيات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية مما لديها على شكل نقداً أو محتفظ بها في المصرف المركزي.

Rd = rdD / المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بالعملة المحلية.

$Rt = rtT$  / المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطاتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية, إذا عرف.

$rd$  / نسبة الاحتياطي الإلزامي الى ودائع الجارية بالعملة المحلية.

$rt$  / نسبة الاحتياطي الإلزامي الى ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

$D$  / الودائع الجارية بالعملة المحلية.

$T$  / ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

$C=KD$  / المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل نقد, وهي جزء من  $K$  إجمالي ودائعه الجارية.

$E=eD$  / المبالغ من الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك وهي جزء من  $e$  من إجمالي ودائع الجمهور لديها.

$T=tD$  / المبالغ التي يحتفظ بها على شكل ودائع توفير ولأجل وهي جزء من  $t$  من إجمالي ودائعه الزمنية.

$H=hD$  / المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل أوراق مالية (الشكل الأخرى للنقود) وهي جزء من  $h$  من إجمالي ودائعه من الموجودات الأخرى.

ويمارس كل من الجمهور والبنوك التجارية والمصرف المركزي تأثيراً واضحاً في عرض النقود ومدى التوسع والانكماش فيه إذ يستطيع المصرف المركزي أن يمارس دور المؤثر في عملية خلق النقود من خلال قدرته على التأثير في قرارات البنوك التجارية في كيفية إدارة أصولها والتزاماتها, فإنه من منطلق قانوني يستطيع المصرف أن يلزم البنوك التجارية من خلال الأوامر والتعليمات, ويستطيع أيضاً التأثير في قرارات المودعين والمقترضين من خلال السياسة النقدية التي يمارسها, أما المودعون فهم يمارسون دورهم من خلال قدرتهم على توفير الاحتياطات النقدية التي تؤثر في قرارات البنوك التجارية فيما يتعلق بسياسات الائتمان, في حين إن البنوك التجارية تستطيع التأثير في عرض النقود من خلال قراراتها بشأن استقبال الودائع وتقدير التسهيلات والتي تعتمد بدورها على الظروف الاقتصادية السائدة.

وباستخدام الرموز والمتغيرات السابقة إلى جانب تعريف عرض النقود فإنه يمكن اشتقاق مضاعف عرض النقود على أساس:-

1- مضاعف عرض النقد بالمعنى الضيق:- (1)

$$(1) \dots\dots (M1=C+D)$$

ويمكن احتساب قيمة مضاعف عرض النقود على النحو الآتي بعد التعويض عن قيم  $Rt, Rd, E, C$  مثلما ورد سابقاً

$$(B=C+E+Rd+Rt \dots\dots(2)$$

$$(B=KD+eD+rdD+rt TD \dots\dots(3)$$

من خلال حل المعادلة (3) نحصل على (D)

$$(D=B( ) \dots\dots(4)$$

نعوض عن قيمة (D) معادلة (4) بالمعادلة (1)

$$(M1=C+B( ) \dots\dots(5)$$

نعوض عن قيمة (C) في القيم أعلاه بالمعادلة (5)

$$(M1=KD+B( ) \dots\dots(6)$$

نعوض عن قيمة (D) في (4) بالمعادلة (6)

$$(M1=K( )B+B( ) \dots\dots(7)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الضيق

$$(M1=B( ) \dots\dots(8)$$

2- مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع:-

$$(M2=M1+T \dots\dots(1)$$

$$(M2=C+D+T \dots\dots(2)$$

إذ أن  $T$  ودائع التوفير والأجل بالعملة المحلية.

وبعد التعويض عن قيم  $T, D, C$  نحصل على

$$(M2=K( )B+B( )+t( )B \dots\dots(3)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع

$$(M2=B( ) \dots\dots(4)$$

3- مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع(1):

$$(M3=M2+H \dots\dots(1)$$

$$(M3=C+D+T+H \dots\dots(2)$$

وبالتعويض عن قيم H,T,C,D نحصل

$$M3=K( )B+B( )+t( )B$$

$$(h( )B \dots\dots(3+$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع

$$(M3=B( ) \dots\dots(4)$$

ويتضح مما سبق أن تغير عرض النقود يتأثر بتغير القاعدة النقدية وبمضاعف عرض النقود، إلا أن هذين العاملين يعتمدان على محددات مختلفة قادرة على أن تؤثر في عرض النقود، إذ أن القاعدة النقدية تعتمد على احتياطات البنوك التجارية والجمهور، ويستطيع المصرف المركزي من خلال سياسات معينة كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة أن يؤثر في الجانب الاحتياطي من القاعدة النقدية، كما أنه بالإمكان ممارسة ضغوط مماثلة على النقد لدى الجمهور الذي يُقبل على شراء السندات الحكومية، (أما مضاعف عرض النقود فأن هناك اثنين من محدداته يقعان تحت سيطرة المصرف المركزي وهما نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية ونسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير والآجل، في حين أن للبنوك التجارية دوراً في اختيار نسبة الاحتياطي الفائض إلى إجمالي الودائع، ويبقى للجمهور خيار نسبة النقد الحاضر لديه إلى الودائع الجارية).

(من اطروحة الدكتور عباس الدعي, أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الامريكية للمدة /1990-2006 )

## Money in the IS/LM model

### نموذج is/lm في النقود

في نموذج LM / IS، منحنى LM يتتبع مجموعات من سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقي لسوق المال في حالة توازن. هذه الإشارة إلى توازن السوق تعني جداول العرض والطلب مستقلة. جانب العرض هو أسهل من الاثنين حيث يعتبر العرض النقدي كما هو محدد من قبل بعض وكيل الخارجية (في 'صانع سياسة') ومستقل لسعر الفائدة.

في الممارسة العملية، ونادرا ما شرح تأثير الخارجى للمخزون من النقد في منحنى LM في الكتب المدرسية الماكرو. ومع ذلك، إذا كنا للضغط من أجل شرح وهناك احتمالات أنها تشبه "قاعدة المضاعف" نموذج فيه البنك المركزي (مستقل أو تحت لاتجاه الحكومة) يحدد حجم القاعدة النقدية، وهذا بدوره يحدد المخزون من النقد واسع باعتبارها متعددة من قاعدة 1 رسميا:

$$Ms = Cp + Dp \quad \dots [1]$$

حيث MS مخزون من المال و Cp and Dp وهي غير المصرفية القطاع الخاص وتملك الملاحظات وعملة والودائع المصرفية على التوالي. التالى

$$B = Cb + Db + Cp \quad \dots [2]$$

حيث B هي القاعدة النقدية Cb و Db هي حيازات البنوك من الملاحظات والعملية والودائع لدى البنك المركزي. إذا كان لنا أن الجمع بين Cb و Db والرجوع إليها كما احتياطي البنك (R)، ثم لدينا

$$B = R + Cp \quad \dots [3]$$

ونحن لا نستطيع التعبير عن كمية من المال كمضاعف للقاعدة (The Money Supply  
(in Macroeconomics, Peter Howells, p2-3

$$\frac{M}{B} = \frac{Cp + Dp}{R + Cp} \quad \dots [4]$$

إذا قسمنا الآن من خلال  $Dp$  ثم لدينا

$$\frac{M}{B} = \frac{\frac{Cp}{Dp} + \frac{Dp}{Dp}}{\frac{R}{Dp} + \frac{Cp}{Dp}} \quad \dots [5]$$

Now let  $Cp/Dp = \alpha$ , and let  $R/Dp = \beta$ , then we can write:

$$\frac{M}{B} = \frac{\alpha + 1}{\beta + \alpha} \quad \dots [6]$$

where  $\alpha$  is the non-bank private sector's 'cash ratio' and  $\beta$  is the banks' reserve ratio.

أين؟ هو القطاع الخاص غير المصرفية في "نسبة النقدية" و؟ هي نسبة احتياطي البنوك.

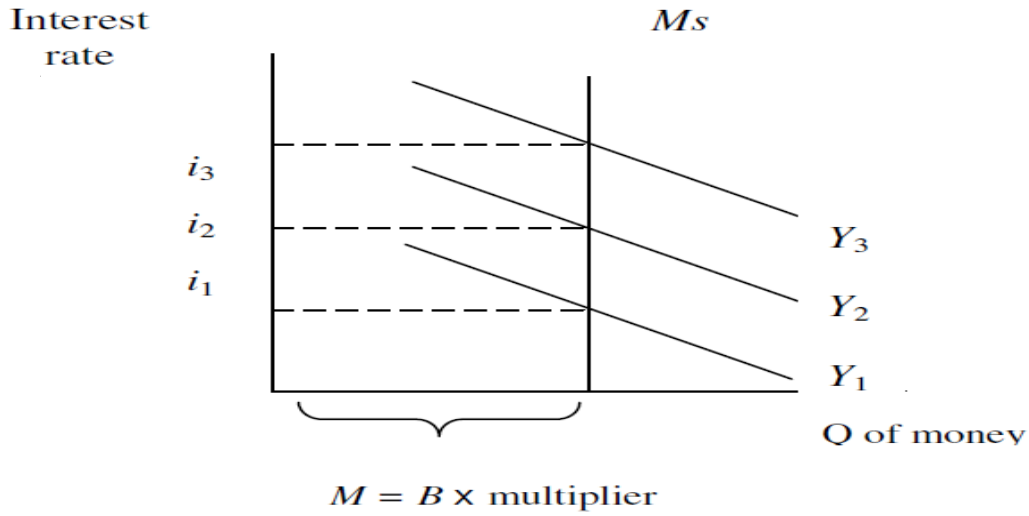
وأخيراً، إذا ضربنا كلا الجانبين من قبل القاعدة، ثم لدينا

$$M = B \left[ \frac{\alpha + 1}{\beta + \alpha} \right] \quad \dots [7]$$

(The Money Supply in Macroeconomics, Peter Howells, p-3)

وهنا فكرة هي أن عرض النقود من مضاعفات القاعدة النقدية ويمكن أن تتغير فقط وفقاً لتقدير السلطات منذ قاعدة تتكون بالكامل من مطلوبات البنك المركزي. كل هذا على افتراض أن؟ و؟ يتم إصلاحها، أو مستقرة على الأقل، وقبل كل شيء بغض

النظر عن حجم قاعدة 2 يمكننا الآن جعل هذا النموذج واضح في الرسم على دراية من التي نستمدتها منحنى LM:



**Figure 1**

الطلب على النقود، ومع ذلك، هو أكثر تعقيدا في اتصاله (إيجابيا) على مستوى الدخل الاسمي و(سلبا) على سعر الفائدة. في الشكل 1، وتبين لنا مثل هذا الطلب منحنى الانتباه لكل من ثلاثة مستويات الدخل. لكل مستوى من مستويات الدخل، وهناك نسبة المقابلة من الفائدة (I1 / Y1، Y2 / شركة i2، Y3 / كور i3)، مما يمكننا من رسم منحنى LM المنحدرة التصاعدي في مساحة إيرادات الفوائد.

### Why is the money supply endogenous?

لماذا هو الذاتية المعروض من النقود؟

لتوريد المال ليكون الذاتية، يجب الوفاء بشرطين. الأول هو أن أسباب التوسع النقدي (أو تقلص) يجب أن تقع مع المتغيرات الأخرى في الاقتصاد، بدلا من أن تكون وفقا لتقدير بعض الجهات الخارجية ( 'صانع السياسة' ). والثاني هو أنه، من أجل الاستجابة لهذه القوات، يجب على البنوك التجارية أن تكون قادرة على الحصول على الاحتياطيات عند الطلب، أو أن يكون قادرا على توفير في حاجتهم للاحتياطيات. في أي حال، يجب أن لا تكون احتياطيات قيدا

وفيما يتعلق السابق، وتبدأ حجة مع هوية المحاسبة والملاحظة السلوكية. الأول هو أن القروض والودائع تظهر على طرفي نقيض من الميزانيات العمومية للبنوك، وبالتالي،



وتجاهل التغييرات في رأس مال المصرف، وتغيير في القروض يجب أن يقابله تغيير في ودائع. وهذا الأخير هو أن البنوك تستجيب لمطالب القطاع الخاص غير المصرفي للحصول على الائتمان ليست الطلب على الودائع. وبالتالي "القروض خلق الودائع" وليس العكس. كبديل لنموذج قاعدة مضاعف، وهذا التركيز على نظرائهم الائتمان من المعروف من النقود يمكن التقاط في "تدفق الأموال" بسيط نموذج. كما هو الحال مع القضية في وقت سابق أن نبدأ مع تعريف النقود بمعناها الواسع

$$Ms = Cp + Dp \quad \dots[8]$$

In changes:

$$\Delta Ms = \Delta Cp + \Delta Dp \quad \dots[9]$$

وبالنظر إلى هوية الميزانية العمومية، ثم يتبع ذلك تغير في ودائع يجب أن يقابله تغيير في القروض التي يمكن أن تتحلل في الإقراض للقطاع الخاص (DBLp) والحكومة (DBLg).

$$\Delta Dp = \Delta \text{Loans} = \Delta BLP + \Delta BLG \quad \dots[10]$$

استبدال [10] إلى [9]

$$\Delta Ms = \Delta Cp + \Delta BLP + \Delta BLG \quad \dots[11]$$

حتى الأزمة الحالية، فإن عجز الحكومة البريطانية عموماً "الممولة بشكل كامل، وهذا هو طريق بيع السندات الحكومية، بدلاً من الاقتراض من البنوك. مع  $DBLg = 0$ ، ويفسر نمو المال بالكامل من القروض المصرفية للقطاع الخاص غير المصرفي. ومع ذلك، فإن تدفق الأموال نموذج أصله في 1970s عندما تواجه المملكة المتحدة العجز في القطاع العام الكبيرة جداً التي تشكل مشكلة محتملة التمويل. كان الخوف من أي وقت مضى إلى الوقت الحاضر أن الحكومة قد تفشل لبيع الكمية المطلوبة من السندات، مما اضطرها إلى تمويل المتبقي من القطاع المصرفي. لهذا السبب، وعادة

ما قدم نموذج بطريقة المنصوص عليها آثار النقدية للعجز القطاع العام. فليكن يمثل العجز السنوي (تدفق) بواسطة PSNCR، ثم

$$\Delta BLg = PSNCR - \Delta Cp - \Delta Gp \pm \Delta ext \quad \dots [12]$$

حيث DGP هو صافي بيع السندات الحكومية ( 'الطلاءات' ) لعامة الناس و DEXT هو تأثير النقدي من المعاملات الرسمية في النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي (وبالتالي تساوي الصفر في نظام سعر الصرف العائم). استبدال [12] إلى [11] يعطي

$$\Delta Ms = \Delta Cp + \Delta BLp + PSNCR - \Delta Cp - \Delta Gp \pm \Delta ext$$

ثم يتم تسويتها هذا الأمر (التغيير في المذكرات وعملة إلغاء) وإعادة ترتيبها لإعطاء العرض التقليدي:

$$\Delta Ms = PSNCR - \Delta Gp + \Delta ext \pm \Delta BLp \quad \dots [13]$$

وبمجرد أن تقبل أن "القروض خلق الودائع" (وليس العكس أخرى) هو مهمة بسيطة الى حد كبير لربط الطلب على الائتمان إلى حالة الاقتصاد، أو "دولة للتجارة"، كما هو موضح عادة. على افتراض الظروف العادية التي الناتج الحقيقي ينمو، ثم سيكون هناك طلب على صافي قروض جديدة لتمويل الإنتاج والاستهلاك المتزايد، من خلال زيادة مقابلة في الودائع مطابقة. وإذا أضفنا إلى ذلك حالة شائعة من التضخم إيجابي بعد ذلك سيكون هناك مزيدا من الطلب على القروض الجديدة منذ الطلب على الائتمان (مثل المال) هو الطلب على الحجم الحقيقي

((The Money Supply in Macroeconomics, Peter Howells,p-13)

### Keynes's general monetary analysis and the principle of effective demand

#### التحليل النقدي العام كينز ومبدأ الطلب الفعلي

التحليل النقدي العام كينز ومبدأ فعالية يطالب الجانب الأكثر أهمية من النظرية العامة كينز الاعتراف هو طبيعة عمومية التي ليضع المطالبة. يهدف كينز لتقديم الإطار التحليلي العام التي يمكن تطبيقها لتحليل السلوك الكلي لأي اقتصاد نقدي، بغض النظر عن الترتيبات المؤسسية. وعلاوة على ذلك التحليل هو تطبيق لحالات عدم اليقين والمخاطر حيث يسمح خطر تطبيق حساب التفاضل والتكامل احتمال ولكنها تتطلب عدم اليقين بالإضافة إلى تطبيق الوزن "إلى الاحتمالات والاعتراف بأن" قواعد الإبهام "والاتفاقية قد يحل محل الحساب العقلاني في بعض الظروف

منسكي (1976، ص. 6467) يصف هذا النهج المتبع في عملية صنع القرار في ظل عدم اليقين كما مخطط dualdecision كينز (لا وينبغي عدم الخلط مع (1965) مفهوم Clower أن يستخدم نفس المصطلحات). التحليل الاقتصادي الكلي Marshallian في هيكل ودمج

وهكذا، كما ديفيدسون (2007) وقد أكد مؤخراً، كينز كان يعرض جهاز التحليلي العام الذي لتحليل السلوك الكلي للاقتصاد النقدي. وعلى سبيل المقارنة، ويستند النظرية الكلاسيكية على مجموعة أضيق من الافتراضات أو البديهيات التي تمنع العناصر التي كينز تضمنت صراحة وبهذا المعنى الاقتصاد الكلاسيكي هو حالة خاصة، واحدة أن قد أحيانا عث ضمن الإطار التحليلي العام كينز. هذه الميزة نفسها هي السبب في كثير من الالتباس حول رؤية كينز لأنها تتطوي على حالات التكافؤ.

تحليل كينز النقدي ومبدأ فعالية يطالب الابتكار التحليلي الرئيسي للنظرية عامة، مبدأ كينز الطلب الفعال، هو في حد ذاته تعميم الأفكار الكلاسيكية التي كان قد استخدم في مقال. جوهر فكرة كينز هو الاعتراف بأن سياسة عدم التدخل الاقتصادي يمكن أن يستقر في التوازن قبل الوصول إلى العمالة الكاملة لأن أصحاب العمل تصل إلى حد لتوسع مربحة من الانتاج.

مرة واحدة في مثل هذا التوازن، وأصحاب المشاريع ليس لديهم حافز لزيادة الطلب الكلي وفشل قانون ساي. مبدأ الطلب الفعلي الخطوط العريضة لماذا يحدث هذا. اللبنة كينز لمبدأ الطلب الفعال؛ الميل للاستهلاك، وتفضيل السيولة والكفاءة الحدية لرأس المال والتعميمات (Research Paper No. 2008-p6-7)

## The principle of effective demand and contemporary monetary theory and policy

### مبدأ الطلب الفعلي ونظرية النقدية المعاصرة والسياسة

ومن الواضح أن مبدأ كينز الطلب الفعال غائبا من الناحية النظرية النقدية المعاصرة، ويلعب أي دور في توجيه السياسة النقدية المعاصرة. يذكر أن معظم أتباع كينز قد احتفظت تحليل حقيقي وهذا واضح في مساهمة تلك أتباع كينز جديدة إلى نموذج إجماع جديد للسياسة النقدية. النموذج النظري الأساسي للإجماع جديد المستخدمة لتحليل السياسات يتكون من منحني فيليبس، منحني IStype وقاعدة سعر الفائدة.

أريستيس وسوير (2005) تقديم دراسة ممتازة من خصائص هذا النموذج. كما أوضح بالي (2006) وروجرز (2006) يعكس نموذج التحليل الكلاسيكي أو حقيقي وليس التحليل النقدي كينز على الرغم من بعض عناصر التكافؤ الرصد. المشكلة مع الاعتماد على التحليل الحقيقي هو أنه يشوه الطريقة التي للاقتصاديين التفكير المال والسياسة النقدية. حتى إذا تم تفسيرها على أنها حالة خاصة،

) وقد أدى تحليل حقيقي المنظرين النقدي للتغاضي عن عناصر مهمة من انضباطهم.  
(Research Paper No. 2008-p16)

## Contemporary monetary theory; engineers and scientists

### نظرية النقدية المعاصرة. المهندسين والعلماء

المنظرين النقديّة المعاصرة في تقليد تحليل حقيقي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين والمهندسين والعلماء، على غرار الذي اقترحه مانكيو (2006) المهندسين هم أولئك الذين يتعاملون مع السياسة وتضم المجموعة الأكاديميين، المصرفيين والمنظمين المركزية الذين يستخدمون نسخة من نموذج إجماع جديد المشار إليها أعلاه. على النقيض من ذلك، يهدف العلماء إلى تقديم نظرية أسس لنموذج التوافق التي سيتم تنفيذها من قبل المهندسين. في هذا رفع القيود احترام الأسواق المالية في كثير من الأحيان مستوحاة من العلماء النقدي الذين يستخدمون ArrowDebreu كثيرون كأساس العلم النقدي وأساس للاعتقاد في أسواق مالية فعالة) (Research Paper No. 2008-p17)

## Different measures of the money supply

### قياسات مختلفة من المعروض من النقود

وعادة ما تقاس عرض النقود في الاقتصاد باعتبارها واحدة من المجاميع النقدية البديلة التالية:  
\*M0 القاعدة النقدية، التي تسمى أحيانا المال الأساسي أو ارتفاع النقد بالطاقة. ويعرف هذا كما تدعي السائلة بشكل كامل على البنك المركزي الذي عقد من قبل القطاع الخاص، وهذا هو، والعملية (النقود والأوراق) المتداول زائدا الودائع تحت الطلب التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي. هذا المجموع النقدي تحت السيطرة المباشرة للبنك المركزي ويتم تغيير من قبل ما يسمى عمليات السوق المفتوحة، وهذا هو، من خلال شراء البنك المركزي أو سندات بيع، في كثير من الأحيان السندات الحكومية قصيرة الأجل. ولكن من الواضح أنه هو مقياس الكامل من السيولة في القطاع الخاص.

\*M1 تعريف كعملة في ودائع التداول بالإضافة إلى الطلب الذي عقد من قبل الجمهور غير المصرفية في البنوك التجارية. هذه الودائع كما دعا الحسابات الجارية لأنهم الودائع التي الشيكات يمكن أن تكون مكتوبة ويمكن استخدامها بطاقات الدفع (بطاقات

السحب الآلي) لاحظ أن M1 لا يشمل العملة في خزائن البنوك التجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية في البنك المركزي. وهكذا، على الرغم من M1 هو مقياس "أوسع" لعرض النقود، وتشمل عموماً إلى حد بعيد الأكثر من M0 أنها لا تشمل كل من M0 هذا الاجراء M1 يهدف إلى تعكس كمية من الأصول التي تكون بمثابة وسائل الإعلام المصرف في أيدي الجمهور غير المصرفية.

فئات أوسع من المال ما يلي:

$M_2 = M_1 +$  \*بالإضافة إلى الودائع الادخارية مع إمكانية الوصول غير المقيد والودائع لأجل (يقول تحت 100000). قد لا تكون هذه المطالبات السائل على الفور

$M_3 = M_2 +$  \*بالإضافة كبيرة (ويقول فوق 100000) الودائع الوقتية

(Money in macroeconomics ch16,p583-584)

ونحن نتحرك إلى أسفل القائمة، والسيولة في انخفاض الأصول المضافة، بينما على زيادة عائد الفائدة العملات يكسب الفائدة المصرفية. عندما تكون في النصوص الاقتصاد الكلي مصطلح "مخزون من النقد" يستخدم، في معظم الأحيان M1 أو M2 هو المقصود. جنباً إلى جنب مع النقد والودائع تحت الطلب في البنوك التجارية عادة ما تكون سائلة تماماً، على الأقل طالما فهي مضمونة من قبل التأمين على الودائع الحكومية (على الرغم من أن عادة فقط بحد أقصى معين لكل حساب). الفوائد المكتسبة على هذه الودائع تحت الطلب هي عادة ما تكون منخفضة في واقع الأمر في كثير من الأحيان تجاهل النماذج النظرية بسيطة. وهناك تصنيف بسيط ذات الصلة، والمهم من الناحية النظرية من أنواع المال هو ما يلي:

1/Outside money = النقد الخارجي: المال موجود على صافي أحد الموجودات من القطاع الخاص.

2/Inside money = النقد الداخل: المال الذي هو ليس على صافي الثروة الصافية من القطاع الخاص. (Money in macroeconomics ch16p584)

## The money multiplier

### مضاعف النقد

الإقراض المصرفي هو القناة التي من خلالها القاعدة النقدية توسع إمدادات النقد فعال، و"مخزون من النقد"، أكبر بكثير من القاعدة النقدية. الزيادة في ودائع من الجمهور على احتياطات البنك قدمت في شكل قروض البنوك، وشراء سندات الخ الجمهور ثم الودائع جزء من هذه القروض على الحسابات الجارية. المقبل، والبنوك تقرض تصدر جزءا من هذه وهلم جرا. تسمى هذه العملية المضاعف المال معالج. ونسبة من "مخزون من المال"، ويقاس عادة ما M1 ويسمى القاعدة النقدية المضاعف المال.

$$\begin{aligned} CUR &= \text{currency held by the non-bank public,} \\ DEP &= \text{demand deposits held by the non-bank public,} \\ \frac{CUR}{DEP} &= cd, \text{ the desired currency-deposit ratio,} \\ RES &= \text{bank reserves} = \text{currency held by commercial} \\ &\quad \text{banks plus their demand deposits in the central bank,} \\ \frac{RES}{DEP} &= rd, \text{ the desired reserve-deposit ratio.} \end{aligned}$$

= العملة التي عقدت من قبل الجمهور غير المصرفية،

=الودائع تحت الطلب التي عقدت من قبل الجمهور غير المصرفية،

=نسبة العملة الودائع المطلوب

=احتياطات البنك = العملة التي عقدها التجارية

البنوك بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب في البنك المركزي

= rd نسبة الاحتياطي الودائع المطلوب

لاحظ أن نسبة العملة الودائع، cd يتم اختياره من قبل الجمهور غير المصرفية، في حين أن نسبة احتياطي الودائع، rd يشير إلى سلوك البنوك التجارية. في العديد من

البلدان هناك حد أدنى من نسبة احتياطي الودائع التي يتطلبها القانون. على رأس تلك البنوك قد عقد الاحتياطيات الفائضة اعتمادا على تقييمهم للمخاطر الإقراض الخ لمعرفة مضاعف النقد، علما بأن (( Money in macroeconomics,ch,p585)

$$M_1 = CUR + DEP = (cd + 1)DEP, \quad (16.1)$$

where  $DEP$  is related to the monetary base,  $M_0$ , through

$$M_0 = CUR + RES = cdDEP + rdDEP = (cd + rd)DEP.$$

Substituting into (16.1) gives

$$M_1 = \frac{cd + 1}{cd + rd}M_0 = mmM_0, \quad (16.2)$$

(Money in macroeconomics,ch,p585)